مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (6) العدد (6) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (6) No. (6) 2022

دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة "جمعية موزاييك في مدينة اللّاذقية أنموذجاً"

د. أسامة محمد*

فراس معلا**

(تاريخ الإيداع 4/19 /2022. قُبِل للنشر في 9/25 /2022)

□ ملخّص □

انطلق البحث الحالي من دراسة ميدانيَّة حول دور الجمعيَّات الأهليَّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة، جمعيّة موزاييك في مدينة اللّاذقيّة أنموذجاً، إذ هدف إلى تعرُّف دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وما الفروق في دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة تبعاً لمتغيرات: الحالة التّعليمية وعدد سنوات الخبرة والدّورات التدريبية.

استُخدمت معالجات إحصائيَّة متناسبة مع صيغة البحث وما يرجوه من التَّطبيق، ومنها (ثبات الاتساق الدَّاخلي، ثبات الأداة، المتوسط الحسابي، معامل الارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان براون)، وزعت أداة البحث (الاستبانة) على أعضاء مجلس الإدارة في جمعية موزاييك، وبلغت العينة (104 مفردة).

وقد أظهر البحث عدّة نتائج وفق المُتغيّرات المطروحة: وجود فروق دالّة وجوهريّة بين إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير الحالة التّعليميّة، وكذلك بالنسبة إلى متغير عدد سنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: الجمعيَّات الأهليّة– جمعية موزاييك – المشاريع الصّغيرة – الأسر المنتجة.

* أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين، اللّاذقية، سورية. osamamohd@gmail.com

** طالب دكتوراه– كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة– جامعة تشرين– اللّاذقية– سورية. vivafirasx@gmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (6) العدد (6) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (6) No. (6) 2022

The Role of NGOs in supporting small projects for productive families Mosaiec Association in Lattakia as a model

[*] **Dr. Osama Mohammad**
[**] **Firas Moualla**

(Received 19/4 /2022. Accepted 25/9/2022)

□ ABSTRACT□

The current research started from a field study on the role of NGOs in supporting small projects for productive families, the MOZAIEK Association in Lattakia as a model, which aimed to identify the role of NGOs in providing financing for small projects, and what are the differences in the role of NGOs in providing financing for small projects according to the variable Educational status, number of years of experience and training courses.

Statistical treatments proportional to the research formula and what he desired from the application, including (internal consistency, tool stability, arithmetic mean, Pearson correlation coefficient, and Spearman-Brown coefficient).

The search tool (the questionnaire) was distributed to the members of the board of directors of the Mosaic Association, and the sample amounted to (104 items).

The research showed several results according to the variables presented, and the presence of significant and essential differences between the answers of the research sample members according to the educational status variable, as well as the variable number of years of experience.

Key words: productive families, Mosaiec Association, small projects, Civil Association.

[*]Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria
[**]Postgraduate Student, Department of Sociology, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia Syria.

مقدمة

لا شكّ في أنَّ الجمعيَّات الأهليّة، تؤدي أدواراً مهمة في حل العديد من المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصادية، وهي كفيلة بالارتقاء بالوضع الإنساني للأفراد، عن طريق نشر المعرفة والوعي وتقديم الدعم للحدِّ من ظواهر مجتمعية تنتشر بكثرة في أثناء الأزمات والحروب على حدٍ سواء، ومنها البطالة أو الفقر أو انخفاض المستوى المعيشي وما إلى ذلك. ومن أمثلة هذه الجمعيَّات جمعية موزاييك وما تقدمه من دعم للمشروعات الصّغيرة، فقد أصبح لها دور فعال وأساسي في المجتمع.

وتعدُّ جمعية موزاييك شريكاً مهماً وأساسيّاً، ولا يمكن إغفاله في تقديم القروض والإعانات المالية لدعم المشاريع الصّغيرة للأسر الفقيرة والتي تعمل على رفع مستواها المعيشيّ، إذ تقوم الجمعيَّات الأهليّة بدور الوسيط بين الأفراد والجهات الحكومية لتقديم فرص مهمّة لتشغيل هذه المشاريع ودعمها.

وتعدُّ المشروعات الصّغيرة من ضمن القطاعات الاقتصاديّة التي تحتل المراكز الأولى في جميع دول العالم، إذ تتناسب المشروعات الصّغيرة مع الأشخاص محدودي الدّخل، لأنها وسيلة سهلة التنفيذ والبدء، وتتفرع المشاريع الصّغيرة إلى عدَّة فروع وجميعها يبدأ برأس مال بسيط وعدد قليل من العمال ومشروعات مبسطة، وأيضاً تعمل المشروعات الصّغيرة على دعم اقتصاد الدّولة والحدِّ من البطالة، وإتاحة فرص العمل للأسر والفئات المهمشة وترفع مستواهم المعيشيّ.

مشكلة البحث:

إنَّ للمشروعات الصّغيرة أهميّة واضحة في عملية التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيَّة، إذ إنّها تُشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصاديّ والصّناعيّ في أغلب البلدان على مستوى العالم. كما أنّ التّقدم الصّناعي يؤدي إلى دعم الصناعات الصّغيرة بسبب أهميتها، بالإضافة إلى أنّها تتطور وتزداد جدواها وتستطيع أن تساهم بجزء كبير وفعّال في دعم الاقتصاد، وعلاوةً على ذلك، تساهم هذه المشروعات في تشغيل اليد العاملة والحدِّ من بطالتها، وأيضاً تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لطيفٍ واسعٍ من المجتمع، وذلك من خلال تحويل أفراد هذا المجتمع أو ذاك من فئات مستهلكة إلى فئات منتجة وقادرة على العمل وتطوير نفسها، وتعدُّ النواة الحقيقية لتكوين المشروعات الكبيرة، ولذلك فإنَّ تعزيز تلك المشروعات وتطويرها أصبح نقطة مهمة من نقاط التّدخل الرّئيسيّة للمنظمات الدّوليّة، من خلال إنشاء هيئات عامّة أو شبه عامّة لتشجيع المشروعات الصّغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لها. وعلى هذا الأساس، فقد اهتمّت الحكومة السّورية في المشروعات الصّغيرة والمتوسطة كطريقة للتعامل مع المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصادية التي تتعلق بالبطالة والفقر وتوفير فرص العمل، ونظراً للاهتمام العالمي بأهمّية المشروعات الصّغيرة، أدَّى كل ذلك إلى إنشاء العديد من المنظمات غير الحكوميّة والجمعيَّات الأهليّة لدعم هذه المشروعات، وقد اضطلعت بعض الجمعيَّات الأهليّة بمهام تطبيق ودعم المشاريع الصّغيرة؛ إذ تقوم بتعميق فكرة العمل، وتقوم بتوفير التّمويل للمشروعات، فهي أي الجمعيَّات الأهليّة، تُعدُّ الوسيط بين الجهات المانحة وأصحاب المشروعات الصّغيرة، ولقد أكدت الدّراسات السّابقة ذات الصّلة المرتبطة بموضوع هذه الدّراسة على دورها، ومن خلال اطّلاع الباحث على العديد منها، إلّا أنّ ما يسعى هذا البحث إلى تقديمه هو العمل لإظهار دور هذه الجمعيَّات في دعم المشاريع الصّغيرة، خلال حالات عدم الاستقرار الاجتماعيّ والسّياسيّ في بلد كسورية مرّ ويمرُّ في حالة حرب على مختلف الأصعدة ويعيش أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة، سيما وأنَّ غياب هذه الجمعيَّات مع عدم قدرة

الدّول على دعم أفرادها، فإنَّ النتائج المجتمعيّة ستكون سيئة من خلال انتشار الفقر والبطالة وانخفاض المستوى المعيشيّ، وما يتبع هذه المشكلات من مشكلات أخرى سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات، وهنا يمكن تلخيص مُشكلة البحث **بالتساؤل الإشكاليّ الرّئيس الآتي: ما دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة؟ ويتفرع عنه السّؤالان الآتيان:**

1- ما دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التّمويل للمشروعات الصّغيرة؟

2- ما دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات الماديّة المتمثلة بـتوفير (الآلات- الورشات الصغيرة للتصنيع- المواد الخام الأولية- أراضي والعقارات) للمشروعات الصّغيرة؟

أهمّية البحث:

تتصل أهميّة البحث من **الناحيّة العلميّة** بالدّور المتعاظم والمتنامي للجمعيات الأهليّة بشكلٍ عامٍ، والجمعيَّات الأهليّة التي تعنى بالمشروعات الصّغيرة على وجه الخصوص في حل المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديّة خلال الأزمات، والاستجابة في الوقت نفسه لتوصيات الدّراسات السّابقة في تأكيدها على ضرورة البحث عن أفضل السّبل لتفعيل أداء الجمعيَّات الأهليّة بما ينعكس على الأدوار المأمولة والمتوقعة منها في تحسين المشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة ضمن خطط وبرامج هذه الجمعيَّات. كما تكمن أهمّية البحث في الأهمّية التي ترجع للمشروعات الصّغيرة كإحدى الآليات المهمة للتّنمية والتّطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وضرورة العمل في شتى الوسائل من أجل تحسينها باستمرار وتعظيم عوائدها على الأسر والمجتمع، وعلاوة على ذلك، فإنّ أهمّية البحث من **الناحيّة العمليّة** تكمن في أنَّه يدرس موضوعاً يتصل مباشرة بالواقع المعيشي للأسر، ويُمكن أن يكون نواة يُؤسَس عليها لدراسات وأبحاث تُعنى بالمشروعات الصّغيرة منها أو المتوسطة أو متناهية الصّغر لتحسين الظّروف المعيشيّة للفئات المحتاجة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحاليّ إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التَّعرف إلى دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة.

2- التَّعرف إلى دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة.

3- تعرُّف الفروق في دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التّمويل للمشروعات الصّغيرة تبعاً للمتغيرات (الحالة التعليمية، عدد سنوات الخبرة، الدّورات التدريبية).

4- تعرُّف الفروق في دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات الماديّة للمشروعات الصّغيرة تبعاً للمتغيرات (الحالة التّعليميّة، عدد سنوات الخبرة، الدّورات التّدريبيّة).

فرضيات البحث:

اختبرت فرضيات البحث عند مستوى الدلالة (0.05):

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللّاذقية عند المحورين (توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير الحالة التّعليمية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللّاذقية عند المحورين (توفير التّمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات الماديّة للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

3 – لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائيّة بين متوسطي إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاّذقية عند المحورين (توفير التّمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات الماديّة للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير الدّورات التّدريبيّة.

حدود البحث:

الحدود الزّمانيّة: استغرقت فترة جمع البيانات بشقيها النظري والميداني، وحتى الانتهاء من البحث، المدَّة من (تشرين الثاني 2021 وحتى آذار 2022).

الحدود المكانيّة: طُبِّقت الدّراسة الميدانيّة على جمعية موزاييك في مدينة اللاذقية التي تأسَّست عام (2012)، وأُشهِرَت بقرار رقمه (869) بتاريخ (2014/5/29)؛ وجرى اختيارها وفق الاعتبارات التالية: (– مُسند إليها فعلياً مشروعات للأسر المنتجة– قد مضى على إنشائها أكثر من 5 سنوات– ضمن أهدافها وميادين عملها تقديم مشروعات صغيرة–ومستمرة في نشاطها وتقديم خدماتها وفعّالة على أرض الواقع).

الحدود البشريّة: طُبِّقت أداة الدّراسة على أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالمشروعات الصّغيرة في الجمعيَّات الأهليّة (عينة الدّراسة) والذين بلغ عددهم (104) من الأفراد، وهم الذين استطاع الباحث الوصول إليهم، وتعاونوا في ملء استمارات الاستبيان خلال فترة تطبيق الدّراسة الميدانيّة.

مُصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيّة:

الجمعيَّات الأهليّة: (Civil Association): اصطلاحاً: هي "مجموعات طوعيّة لا تستهدف الرّبح، يُنظمُها مُواطنون على أساس محليٍّ أو قطريٍّ، ويتمحور عملها حول مهامٍ مُعينة يُديرها أشخاص ذوو اهتمامات مُشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانيّة، لتلبي منافع للصالح العام، وتشجع على المُشاركة المجتمعيّة" (فيشر، ت: حجازي، 2009، 5). **وتُعرف إجرائياً:** أنَّها جمعيات غير ربحيّة يُؤسسها مجموعة من الأفراد، وتكون مُسَجلة أصولاً في وزارة الشُّؤون الاجتماعيَّة والعمل في الجمهوريّة العربيّة السّورية، ويقتصر الباحث في هذه الدّراسة على الجمعيَّات التي تُعنى في دعم المشاريع الصغيرة.

الدَّور: (The Role)

يعرف الدّور بأنه نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً في أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين، الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق. ويرى بارسونز أنّ مفهوم الدّور مفهوم محوري سواء لفهم النتائج أو الآثار أم لفهم مكونات البناء الاجتماعي، فالدّور هو الوظيفة، بمعنى أنّه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل (الجوهري، 2007، 39). **وأمّا إجرائياً:** فيتحدد الدّور وفقاً للموقع الَّذي يحتله الفاعل (المنظمة أو الجمعيَّة) في المجتمع الَّذي تتفاعل في إطاره، ضمن ما يتاح لها من فرص لامتلاك الوسائل والموارد والاستقلالية للقيام بأداء أنشطة وتقديم خدمات لصالح المواطن، مع ضمان مساحة واسعة لحرية العمل التّطوعيّ، دون إكراهٍ أو مضايقات من طرف الدَّولة أو المحيط العام.

المشاريع الصّغيرة: (Small Projects)

تتعدد تعريفات المشاريع الصّغيرة، وتختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لاختلاف المعايير التي يتمَّ على أساسها تعريف هذه المشروعات، لكنَّ معظم البلدان تميل إلى الأخذ بنوعين من المعايير في تعريف هذه المشاريع، وهي

المعايير الكميّة، وتتمثل في حجم رأس المال المستثمر في المشروع والماكينات وعدد العمالة المستعملة، وحجم الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، والمعايير الكيفية، وتركز هذه المعايير على الخصائص النّوعيّة للمشروع الصغير. (رفعت، 2006، 4). وبناءً على اختلاف هذه المعايير تعددت تعريفات المشاريع الصّغيرة، إلّا أنَّ معظم التعريفات اعتمدت على معيارين، وهما: العمالة ورأس مال المستثمر في المشروع. فقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتّنمية الصّناعيّة المشروعات الصّغيرة أنَّها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤوليّة، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10– 50) عاملاً (فوزي، 2006، 2). **وتُعرف إجرائيّاً:** أنَّها منشأة شخصية مستقلة في الملكيَّة والإدارة، التي يتراوح عدد العاملين فيها من 1– 50 فرداً، ويقوم المالك او المالكون بإدارة المشروع، ويعمل المشروع في منطقة محدودة، كما أنَّ نطاق عمله ونشاطه محدود أيضاً، ويعتمد المشروع على نحوٍ عام على العمل اليدوي، تعمل في ظلِّ سوق المنافسة الكاملة في بيئة محليّة، وتكون ممولة من قبل مجموعة من الجمعيَّات الأهليّة التي قدمّت القروض للأسرة أو للمحتاج، وقد تكون هذه المشروعات زراعيّة أو صناعيّة أو خدميّة أو تجاريّة، ولا تعتمد على رأس مال كبير، وتعمل على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بهدف الربح.

الأسر المنتجة: (productive families)

هي التي تتحمل سد جزء من احتياجاتها باعتمادها على مهارة بعض أفرادها في إنتاج ما تحتاجه من ملابس أو مأكولات بدلاً من شرائها، وتزيد من دخلها المادي عن طريق تصنيع الملابس أو تجهيز بعض أنواع الأطعمة وبيعها، فتدر عليها عائداً مادياً وفيراً (تم استرجاعه في 2022/9/15 .(http://kenanaonline.com/users/amanyelshafey/).

منهج البحث:

بناءً على طبيعة الدّراسة والمعلومات المراد الحصول عليها استُخدم **المنهج الوصفيّ التّحليليّ** الذي يحاول "وصف طبيعة الظاهرة موضع البحث، فالمنهج الوصفيّ التّحليليّ يساعد على تفسير الظواهر التّربوية الموجودة، كما يفسر العلاقات بين هذه الظواهر"، وتعد الأبحاث الوصفية أكثر من مشروع لجمع معلومات، فهي تصف وتحلّل وتقيس وتُقيم وتفسر (دويدار، 2006، 76). وقد اعتمد على هذا المنهج في جمع البيانات الإحصائيّة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة في مدينة اللاذقية من خلال الاستبانة، من ثمّ تحليل البيانات، واستخلاص النتائج، ومن ثمّ تقديم المقترحات اللازمة.

الدّراسات السابقة:

1– السعايدة، قاهر. (2018). **الموسومة بـ المشاريع الصغيرة لدى الجمعيات الخيرية وأثرها في تعزيز التنمية المحلية في الأردن من وجهة نظر الأسر المستفيدة**، الأردن.

إذ هدف البحث إلى تقصي أثر المشاريع الصغيرة لدى الجمعيات الخيريّة في لواء دير علا في تعزيز التنمية المحليّة، وإلى الكشف عن العلاقة بين الجانبيْن الاقتصاديّ والاجتماعيّ في تعزيز التّنمية المحليّة، ولتحقيق أهداف البحث جرى اعتماد المنهج الوصفيّ التحليليّ باستخدام استبانة وزعت على عينة بلغت (37) أسرة مستفيدة من المشاريع الصغيرة. وأشارت النتائج إلى حيازة مستوى أثر المشاريع الصغيرة لدى الجمعيات الخيرية بدير علا في تعزيز التنمية المحلية على المستوى المنخفض بنسبة (54%)، كما أشارت في نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطيّة موجبة وطرديّة بين تعزيز جانبيّ التنمية المحلية (الاجتماعيّ والاقتصاديّ) قوامها: (0.589). وأوصى الباحث بأن تعقد وزارة التنمية الاجتماعية دورات تدريبية توعويّة حول المشاريع الصغيرة وكيفية إسهامها في تعزيز التنمية المحلية.

2- عبد الحميد، خلود حامد حبيب البقلى. (2020). **الموسومة بـ أثر تمويل المشروعات الصغيرة فى التخفيف من حدة الفقر**. القاهرة.

هدفت الدّراسة إلى تسليط الضوء على أثر تمويل المشروعات الصّغيرة في التخفيف من حدّة الفقر، من خلال بيان مدى إسهام التمويل الممنوح من المنظمات غير الحكومية (الجمعيّات الأهليّة) للمشروعات الصّغيرة في التخفيف من حدّة الفقر وإتاحة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشيّ للمستفيدين من هذه القروض، استخدمت الدّراسة ثلاثة مناهج للبحث: المنهج الوصفيّ في دراسة التّعريفات المختلفة، والمنهج التطبيقيّ من خلال عرض نماذج من تجارب دول ناجحة في تنمية المشروعات الصّغيرة، والمنهج التّطبيقيّ في دراسة أثر تمويل المشروعات الصّغيرة من قبل المنظمات غير الحكوميّة من خلال "دراسة ميدانية" على بعض المستفيدين من تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة. توصلت الدّراسة إلى عدد من النتائج أهمها: سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من المنظمات غير الحكوميّة (الجمعيّات الأهليّة) مما يجعل لديها ميزة تنافسية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، وارتفاع سعر الفائدة لتلك القروض، وعدم تنوع أنظمة سداد القروض. قدَّمت الدراسة عدة توصيات كان أهمها: إتاحة برامج تمويلية ميسرة بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة القائمة، ضرورة توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الصغيرة الناشئة، تقديم منح حكومية لتلك المنظمات لعمل برامج تنموية للفئات الفقيرة، لاكتساب مهارات فنية وإدارية تساعدهم على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

مجتمع البحث وعينته:

بلغ المجتمع الأصلي للبحث جميع أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في جمعية موزاييك في مدينة اللاذقية، والبالغ عددهم (138) عاملاً وعاملة لعام 2021، وجرى اختيار هذه الجمعية كونها تُعنى بالأسر المنتجة، وهي مُشهرة ومرخصة بقرار رقمه (869) بتاريخ (2014/5/29) من وزارة الشؤون الاجتماعيَّة والعمل. وأخذت عينة عشوائية بسيطة بنسبة (75%) من مجتمع البحث، بلغت (104)، وبعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي أصبحت العينة (96) عاملاً وعاملة. ويظهر الجدول (1) توزع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغيرات البحث.

جدول (1): توزع عينة البحث بحسب المتغيرات المدروسة

المتغيرات		العدد	النسبة
الحالة التعليمية	ثانوية عامة	26	%27.1
	معهد متوسط	18	%18.8
	إجازة جامعية	52	%54.2
عدد سنوات الخبرة في مجال إدارة المشروعات الصّغيرة	أقل من 5 سنوات	25	%26
	من 5 لأقل من 10 سنوات	24	%25
	من 10 لأقل من 15 سنة	33	%34.4
	من 15 سنة فأكثر	14	%14.6
الدورات التدريبية في مجال ادارة المشروعات الصّغيرة	نعم	40	%41.7
	لا	56	%58.3
المجموع		96	%100

أداة البحث (الاستبانة):

1 – إعداد الاستبانة: من خلال الاطلاع على الأدب النّظري والدّراسات السّابقة المتعلقة بموضوع البحث، قام الباحث بإعداد استبانة مؤلفة من محورين لقياس دور جمعية موزاييك في مدينة اللاذقية في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة، وتضمنت الاستبانة قسمين: الأول اشتمل على معلومات شخصية تتعلق بالمبحوثين من أفراد عينة البحث مثل (الحالة التعليمية، وعدد سنوات الخبرة في مجال إدارة المشروعات الصّغيرة، والدورات التدريبية في مجال ادارة المشروعات الصّغيرة)، والثاني اشتمل على مجموعة عبارات متعلقة بمحور دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، ويضم (10) عبارات، ومحور دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة، ويضم (10) عبارات. وتمت الاستجابة على عبارات الاستبانة من خلال اختيار واحدة من البدائل الآتية (نعم: درجة الإجابة 3، إلى حد ما: درجة الإجابة 2، لا: درجة الإجابة 1)، ولتقدير درجة الإجابة اعتُمد المعيار المدرج في الجدول (2) في تفسير البيانات.

جدول (2): المعيار المستخدم في الحكم على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة حسب بالمتوسِّط الحسابي

دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة	المتوسِّط الحسابي	الأهمِّيَّة النسبية	درجة التقدير
	1 – 1.66	(%55) فأقل	منخفضة
	1.67 – 2.33	(%56 – %77)	متوسِّطة
	2.34 – 3	(%78) فأكثر	مرتفعة

2– صدق الاستبانة: جرى التحقق من صدق الاستبانة من خلال:

أ – **(الصدق الظاهري):** عُرِضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية "قسم علم الاجتماع" في جامعتي دمشق وتشرين، وقد بلغ عددهم (5) محكمين، لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول صياغة عبارات الاستبانة، والمحور الذي تندرج تحتها العبارات، وقد تمّ الأخذ بآرائهم حول صلاحية الاستبانة للتطبيق، على النحو المبين في الجدول (3).

جدول (3) العبارات التي جرى تعديلها على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة

العبارة قبل التعديل	العبارة بعد التعديل
توفر الجمعية التمويل بصورة مستمرة للأسر المستفيدة.	توفر الجمعية تمويل يتناسب مع متطلبات المشروعات الصّغيرة بصورة مستمرة للأسر المستفيدة.
توفر الجمعية التمويل المناسب لمشروعات الأسر المنتجة	توفر الجمعية التمويل المناسب لمشروعات الأسر المنتجة بنسبة فائدة منخفضة وفترات زمنية وسماح أطول.
لدى الجمعية العديد من البدائل لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة.	عبارة مضافة
تساعد الجمعية الأسر المستفيدة على اختيار الأماكن المناسبة لتنفيذ مشروعاتها	تساعد الجمعية الأسر المستفيدة على اختيار الأماكن المناسبة لتنفيذ مشروعاتها في ضوء معايير علمية لنوع المشروع واحتياجات السوق
توفر الجمعية آلات ومعدات تتلاءم مع كافة الأنشطة الإنتاجية المطلوبة بالمجتمع	توفر الجمعية آلات ومعدات تتلاءم مع كافة الأنشطة الإنتاجية المطلوبة بالمجتمع سواء كانت زراعية أو صناعية أو ألبان أو ملابس
تستأجر الجمعية بعض الأماكن من بعض الجهات أو الأشخاص لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة	عبارة مضافة

ب – صدق الاتساق الداخلي: جرى حساب معاملات الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة البحث مكونة من (24) عاملاً

وعاملة في جمعية موزاييك في مدينة اللاذقية، كما هو موضَّح في الجدول (4)، الذي يُظهر وجود معاملات ارتباط عالية، ويدل على اتساق عبارات الاستبانة مع الدَّرجة الكليَّة لها.

جدول (4): قيم معاملات الارتباط بين درجة كل بند من بنود محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة							
المحور الأول: توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة				المحور الثاني: توفير الإمكانات المادية للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة			
البند	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	القرار	البند	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	القرار
1	0.813**	0.000	دال	11	0.938**	0.000	دال
2	0.978**	0.000		12	0.731**	0.000	
3	0.841**	0.000		13	0.962**	0.000	
4	0.93**	0.000		14	0.963**	0.000	
5	0.842**	0.000		15	0.952**	0.000	
6	0.89**	0.000		16	0.846**	0.000	
7	0.992**	0.000		17	0.693**	0.000	
8	0.517**	0.01		18	0.505**	0.01	
9	0.93**	0.000		19	0.846**	0.000	
10	0.895**	0.000		20	0.763**	0.000	
الدرجة الكلية للاستبانة	0.988	0.000			0.975	0.000	0.000

3- ثبات استبانة البحث: قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (24) عاملاً وعاملة في جمعية موزاييك في مدينة اللاذقية من خارج العينة الأصلية للبحث، وجرى حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول (5)، الذي يظهر من قراءته أن معامل الثبات لمحور توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة بلغ (0.957)، كما بلغ (0.938) لمحور توفير الإمكانات المادية للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة، وللاستبانة ككل (0.97)، وهو معامل ثبات عالٍ، يسمح بتطبيق الاستبانة على عينة البحث الأساسية.

كما جرى حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، إذ احتسبت مجموع درجات النصف الأول للمحور الأول، ومجموع درجات النصف الثاني للمحور ذاته، وكذلك للمحور الثاني، وجرى حساب معامل الارتباط بيرسون بين النصفين لكل محور، وكذلك للاستبانة ككل، وقد بلغ (0.951) ثم جرى تعديل طول البعد باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman–Brown) الذي بلغ (0.975)، للاستبانة ككل، وهي قيم مقبولة لأغراض البحث الحالي. ويبين الجدول (5) هذه النتائج:

الجدول (5) معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لاستبانة البحث الموجهة إلى أفراد عينة البحث الاستطلاعية

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)	معامل الارتباط بيرسون قبل التعديل	معامل الارتباط سبيرمان براون بعد التعديل
المحور الأول : توفير التمويل	10	0.957	0.939	0.968

المحور الثاني: توفير الإمكانات المادية	10	0.938	0.712	0.957
الدرجة الكلية للاستبانة	20	0.97	0.951	0.975

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الجمعيَّات الأهليّة: لا يوجد تعريف مُتّفق حولها، ومدلول المفهوم ليس محل اتفاق " ففي بريطانيا يطلق عليها البريطانيون الجمعيَّات الخيرية العامة وفي ألمانيا يسمونها الجمعيَّات والاتحادات، وفي اليابان يسمونها مؤسسات المصلحة العامة" (الصوفي، 2003، 2). إذ يواجه مفهوم الجمعيَّات عدم التّدقيق التّعبيري expression Precision of حيث تعددت استخداماته في بناء الأطر النّظرية، فقد يُطلق عليها: **1- المنظمات غير الحكوميّة Non-Governmental Organization:** وهي من أشهر المسميات السائدة في الدول النامية عامة، ويعتمد على نفي ارتباطه بالقطاع الحكومي، رغم أن هناك الكثير مما يؤكد على هذا الارتباط بل التبعية. **2-المنظمات غير الربحية: Non Profit Organisation**

وهي تركز على أن هذه المنظمات لا توجد أساساً من أجل تحقيق ربح لمؤسسيها أو القائمين عليها، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تحقق ربحاً في بعض الأحيان حين يكون العائد في سنة معينة أعلى من الانفاق، كما يحقق نشاط البعض منها أرباحاً بالمعنى المعروف خاصة في الغرب. 3- **القطاع التطوعي: Voluntary Sector:** وقد يطلق على المجهود الذي يبذله المتطوعون في إدارة وتسيير هذا القطاع، غير أن جزءً كبيراً من نشاط هذه المنظمات في الدول المختلفة لا يقوم به متطوعون ولكن موظفون يتقاضون أجراً عن عملهم. **4- القطاع الخيري: Philanthropic Sector:** وهو ذلك القطاع الذي يركز على التبرعات التي تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيرية خاصة، رغم أن هذه الموارد لا تمثل كل أو حتى غالبية مواردها. **5-القطاع المستقل: Independent Sector:** ويركز هذا المصطلح على هذا الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال خاصة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أمّا في الدول النامية فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة، بل أصبح أغلبها اليوم يعتمد على مصادر التمويل الأجنبي (دياب، 1997، 106).

والعرض السّابق لهذه المسميات والمصطلحات العديدة المستخدمة، يظهر الحاجة الماسَّة لإيجاد تعريف يجمع الحد الأدنى من المسميات الأساسية له كشرط أساسي لنمو الإطار المعرفي الخاص به، وبالتالي القدرة على تطويره بشكلٍ يجعله أكثر تأثيراً على مسار المجتمع، وتتحدد هذه التعريفات في كل ممّا يأتي: أ- يحدد معجم المصطلحات الاجتماعيَّة المنظمة الاختيارية (التطوعية) Association Voluntary بأنها: جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص لغرض معين غير الحصول على الربح المادي ويخضعون لنظام أساسي يحدد الأهداف وشروط العضوية والإدارة والتمويل (بدوي، 1986، 28). ب- وعرَّفتها منظمة الأُمم المتحدة بأنها: مجموعة تطوعيّة لا تستهدف الرّبح ينظمها مواطنون على أساسٍ محليٍّ أو قطريٍّ أو دوليٍّ، ويتمحور عملها حول مهام معينة، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطّلع الحكومات على شواغل المواطنين، وتساعد في ترشيد وتشجيع المشاركة السّياسيّة على المستوى المجتمعي (قنديل، 2008، 72). ج- أمَّا من منظور البنك الدّولي فيعرّف التوجيه العملي رقم /14.70/ للبنك الدّولي، المنظمات غير الحكوميّة (الجمعيَّات الأهليّة) بأنها: " منظمات خاصّة تُمارس أنشطة تهدف إلى تخفيف المعاناة وتمثيل مصالح الفقراء وحماية

البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعيَّة الأساسيّة والقيام بالتّنمية في المجتمعات" (فيشر، ت: حجازي، 2009، 5). د- ومن وجهة نظر القانون " تعتبر جمعية تطبيق القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربحٍ ماديٍ" (قانون الجمعيَّات والمؤسسات الخاصّة رقم 93 لعام 1958). كما قد حددّت المنظمة (الرابطة) الجمعيَّات بأنها: " تنظيم رسميّ تكتسب عضويته بالاشتراك، وله أهداف مشتركة ومحددة نسبياً، وتتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت (بدوي، 1986، 28). وتُعرّفها دائرة معارف الخدمة الاجتماعيَّة .N A S.W: بأنها تلك المنظمات التي تسعى لمساعدة الآخرين لتحقيق مستوى أعلى للحياة، والحصول على موارد وخدمات مقابل الأزمات اليومية. وتعود الصّعوبَة في الوصول إلى تعريف محدد للجمعيات الأهليّة وإشكالية تسميتها، إلى اختلاف الرّؤية والمنظور وتعدد الوظائف التي تقوم بها في المجتمعات المختلفة، مما دفع بعض البحوث الدّوليّة إلى الاعتماد على عدة "معايير لتعريف الجمعيَّات الأهليّة من أهمِّها: 1 – أن يكون للمُنظمة أو الجمعية الأهليّة شكلٌ مؤسسيٌّ محددٌ يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من الأفراد. 2 – أن تكون مُنفصلة مؤسسيّاً عن الحكومة، حتى لو حصلت منها على دعم. 3 – أن تكون غير ربحيّة. 4 – أن تحكم وتدار ذاتيّاً وليس من قبل قوىً خارجيّة. 5 – ألّا تعمل في السّياسة بالمعنى الحزبيّ، وإن كان من المُمكن أن تقوم بأنشطة عامَّة ذات طبيعة سياسيّة، مثل حقوق الإنسان، أو التوعية السّياسيّة. 6 – يجب أن تشتمل على قدر من المساهمة التّطوعيّة" (الإسكوا، 1998، 7 – 8).

إذاً، الجمعيَّات الأهليّة أو المنظمات غير الحكوميّة، وفق ما جرى عرضه وبصورة عامّة هي منظمات غير ربحيّة، تهدف إلى خدمة المواطنين، ذات طبيعة مستقلة، غير حكوميّة، ولا تقوم بأيّ عملٍ سياسيٍّ، وتهدف إلى تحقيق أهداف مجتمعية وأنشطة عامة، وتتكون من أفراداً متطوعين قادرين على التواصل فيما بينهم وراغبين في المشاركة بالعمل أو الإسهام في عمل مشترك لتحقيق هدف واضح ومعين.

أهداف الجمعيَّات الأهليّة وأنواعها: تتنوع الجمعيَّات الأهليّة تبعاً للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا يمكن فك الارتباط بين أنواعها وأهدافها، كون الأخيرة هي التي تحدد المجال والإطار الذي تعمل الجمعية وفقه، إذ يصعب الفصل بينهما، وحيث لا يمكن التَّعرف إلى أنواع الجمعيَّات وتقسيمها من دون تحديد أهدافها، هذا يعني أنَّ هنالك أنواعاً من الجمعيَّات مرتبطة بشكل أساسي بأهدافها، وبناءً عليه، لا بدَّ من تحديد هذه الأهداف ليُصار إلى تقسيمها وتصنيفها ومعرفة أنواعها.

1-أهداف الجمعيَّات الأهليّة: تتعدد الأهداف التي تسعى الجمعيَّات إلى تحقيقها، ولا يمكن حصرها بشكلٍ كاملٍ، إلّا أنّه يمكن القول: إن الأهداف الأساسيّة تتحد في مساعدة الأفراد حتى يصبحوا أقل اعتماداً على الدّولة والمؤسسات الحكوميّة، وأكثر وعياً وتمكيناً واعتماداً على الذّات، وعليه، فإنَّ من أهم الأهداف التي تسعى الجمعيَّات إلى تحقيقها يُمكن تلخيصها وفق الآتي: (أ- الإسهام في العملية التّربويّة والثّقافيّة للأفراد، وتنمية شعور المسؤوليّة الجماعيّة. ب- دعم الجهود الحكوميّة لتحسين الحالة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة والثقافيّة للمجتمع ودفعه نحو الأفضل. ج- دعم دول القطّاع الحكوميّ في الحدّ من المشكلات الاقتصاديّة وتخفيف أوجاع الأفراد عن طريق دعم المشروعات الصّغيرة والخاصّة برعاية الأسرة، والطّفولة. د- رفع المستوى الثّقافي للمواطنين. هـ- بناء شخصية الإنسان وتأهيله للاعتماد على النّفس والمشاركة في عملية التّنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديّة (قنديل، 1994، 29). وبناءً على ما تقدّم، يُمكن تحديد أنواع الجمعيَّات وتقسيمها.

2-أنواع الجمعيَّات الأهليّة: تتحدد أنواع الجمعيَّات الأهليّة تبعاً لطبيعة الهدف أو الأهداف الطّاغية على نشاطها، حيث تتفاوت في الحجم والهدف، فهناك ما هو اجتماعيّ وهدفه تقديم الخدمات الاجتماعيَّة، وثمّة ما هو ثقافي وهدفه توعية الأفراد. وعليه يمكن إيراد أهم أنواع الجمعيَّات الأهليّة على النحو الآتي: **1**-جمعيات رعاية الأيتام والمحرومين من الرّعاية الأسريّة. **2**-جمعيات رعاية المسنين والعجزة. **3**-جمعيات رعاية المعوقين. **4**- جمعيات الرعاية الصحية. **5**- الجمعيَّات الثقافية والتّعليمية. **6**- الجمعيَّات الأدبيّة والفنية. **7**- جمعيات التّنمية. **8**- الجمعيَّات الخيرية. (حجازي، 2005، 69).

كما أنّه وعلى الرغم من التّقدم الكبير الذي أحرزته الجمعيَّات الأهليّة في إطار الرّعاية الاجتماعيَّة وخدمة الأفراد والمجتمع وما سبق ذكره، إلّا أنَّ أدواراً جديدة بدأت تتبلور وتظهر للجمعيات الأهليّة، فقد زاد عددها بشكل واضح، وتوسعت نشاطاتها، كما توسَّع إطار عملها، عمَّا كان عليه في السَّابق، إذ بدأت تزداد نشاطاً وتنوعاً من حيث عددها وتنوع نشاطها وتفاوت أهدافها، ويُمكن تحديد أصناف الجمعيَّات الأهليّة بحسب نطاق عملها وطبيعة المستفيدين من نشاطها وفق الآتي:

أولاً- بحسب نطاق العمل:

-**جمعيات مغلقة:** وهي التي تقدم خدماتها إلى أعضائها فقط؛ ومن أهمِّ أمثلتها الرّوابط الإقليميّة، وما يجمع أعضاء هذه الرّوابط هو انتماؤهم بالميلاد إلى محافظة أو قرية معينة، وتسعى الجمعيّة في هذه الحالة إلى مساعدة أبناء هذه المحافظة أو القرية، والموجودين غالباً في المدن الكبرى، على التكيف مع حياة المدينة وذلك عبر خلق رابطة تضامن بين أبناء الرابطة أو الجمعية، ومن أبرز أنشطة هذه الروابط، إقامة أماكن يستفيد منها الأعضاء في إقامة أفراحهم أو مآتمهم وهي تسمى (بيوت الضيافة)، كما أنّها تقوم ببعض الأنشطة الاجتماعيَّة والترفيهية. إضافةً إلى أنَّ هناك روابط مهنية، وهي تجمع بين أعضاء المهنة الواحدة ولعلَّ من أشهرها « رابطة عمال السكة الحديد، التي قامت بدور بارز في إضراب السكة الحديد في عام 1989، وتقدم هذه الرّوابط بعض المعونات المالية لأعضائها، ولكن يلاحظ أن النقابات قد انتزعت لنفسها الأدوات التي تقوم بها هذه الرّوابط إلى حد بعيد.

-**جمعيات مفتوحة:** وهي التي تهدف إلى تقديم خدماتها وإيصالها إلى فئات واسعة من أفراد المجتمع، سواء على صعيد مجتمع محليٍّ كالقرية أو المدينة، أو على صعيد محافظة، وكذلك لا يشترط في المستفيدين من خدماتها أن يكونوا أعضاء فيها، وإنما أن تتوافر فيهم الشروط التي وضعتها الجمعية في نظامها الدّاخليّ.

ثانياً- بحسب طبيعة عملها ونشاطها:

-**جمعيات تقدم خدماتها إلى جمهور غير محدد من المستفيدين:** سواءً على صعيد مجتمع محلي كالقرية أو المدينة، أو على صعيد محافظة أو تقدم خدماتها على المستوى القومي، وذلك في المجالات المتعلقة بشؤون الصّحة والبيئة والتّعليم والتّدريب والمساعدات الاجتماعيَّة.

- **العمل الجماعي الخيري:** وهو يتضمن تقديم مساعدات مالية إلى الفقراء وتتنوع أشكالها في معاشات للأسرة الفقيرة ومساعدات مالية لبعض الأسر، فضلاً عن بعض الخدمات الموجهة لفئات مختلفة في رعاية الطفولة كدور الحضانة وأندية الاطفال، ورعاية الأطفال المحرومين من الرّعاية وتنظيم الأسرة، ومكاتب التوجيه الأسرى ومؤسسات رعاية المسنين.

– **الرعاية الصّحية:** وتشير دراسة (USAID) إلى أن الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات الأهليّة هي أقل تكلفة من الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص الساعي للربح، وهي يغلب عليها الطابع العلاجي على الصحة الوقائية.

– **الخدمات التّعليمية:** وتتمثل في الأنشطة المتعلقة بمحو أُمية الكبار، واستكمال الجهد التّعليمي الذي يمارس في المدارس من خلال ما يعرف (بدروس التقوية)، وزيادة مهارات الأفراد من خلال أنشطة التدريب على اكتساب مهارات جديدة. (حسين، 2003، 58–59). كما وتتقسم الجمعيَّات تبعاً إلى اختلاف المنظمات الأهليّة من حيث مدى تطورها وفاعليتها في كل مجتمع من المجتمعات، وارتباط نشأة كل منها بطبيعة وظروف المجتمع الذي نشأت فيه، وفق الآتي: أ – ظهور منظمات دفاعيّة Advocacy: في الآونة الأخيرة تعمل على دعم الحريات وحقوق الإنسان وقضايا التّحرر الوطني الدّيمقراطي، ويحاول الكثير منها التحرك بحرية في مواجهة السّلطات وبعيداً عن هيمنتها مدافعة عن مبادئ العمل الأهلي واستقلاليته. ب – وتصنف المنظمات الأهليّة على أساس ملاءمتها التّنموية: وفق معيار التّنمية الشاملة ذات المضمون التعبوي، وهي تقسم تبعاً لهذا المعيار إلى المنظمات القاعدية Grass Roots Organization وهي المنظمات التي تنصف فيها المبادرات الذاتية للفئات المستفيدة مباشرة كإطار لتحقيق أهداف حدودها لأنفسهم، وبالوسائل التي يرونها ملائمة لواقعهم، وتضم هذه المنظمات في الغالب الأعم الجماهير التي انعزلت بمضي الوقت وعوامل القهر والاستقلال عن المشاركة الإيجابية في تسيير حياتها ومجتمعها وهذا النوع ينتشر في المناطق الريفية من العالم الثالث. جـ– التّنظيمات الأهليّة المعاونة Promotional NGOS: والتي تقوم على عمل مجموعة من المتطوعين لمساعدة الفئات المحتاجة، وقد تكون منظمات أهليّة وطنيّة أو أجنبيّة، وتقوم هذه المنظمات بتشجيع ورعاية الفئات المستهدفة من نشاط المنظمة بتوجيههم وتدريبهم على أنشطة تحسين ظروفهم المعيشية؛ ورغم أهميّة هذا الدّور الذي تقوم به هذه المنظمات المعاونة إلّا أنَّ جوهر التّنمية الشّاملة لا يتحقق بشكل حقيقي فعّال، إلّا إذا اتّسع نطاق المنظمات القاعدية وفعاليتها بحيث تشمل كل الجماهير الفقيرة المعزولة عن العملية التّنمويّة (الباز، 1997). ولعلَّ من المناسب في هذا البحث، التَّركيز على الجمعيَّات الأهليّة المعنيّة بدعم المشاريع الصّغيرة، التي تتضمن برامج تهتم بتمويل تلك المشروعات في مختلف المجالات، والتي تُؤمن بيئة داعمة للمستفيدين وللأسر المنتجة.

ثانياً– مفهوم المشروعات الصّغيرة: لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصّغيرة، ويعزى ذلك إلى اعتماد معيار معين للتّعريف، سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، حيث سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدّول وطبيعة هياكلها الاقتصاديّة والاجتماعيَّة. ولكن هنالك عدّة تعريفات تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السّياسات الاقتصاديّة والسّياسات الرّامية إلى تحقيق هدفٍ اجتماعيٍّ أو تنمويٍّ. كما يعدُّ مفهوم المشروعات الصّغيرة مصطلحاً واسعاً انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة تستعمل عدداً معيناً من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطّاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنَّه يشمل كذلك التّعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسريّة أو المنزليّة. وتُعرَّف المشروعات الصّغيرة بأنها: المشاريع التي يعمل بها أقل من عشرة أشخاص في موقع محليّ واحد، أو أقل من خمسة عشر عاملاً، أو أقل من خمسة أشخاص (النجار، العلي، 2019، 79). وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للتّنمية الصّناعيّة " يونيدو" المشروعات الصّغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها المالك لوحده ويتكفل بكامل المسؤوليّة بأبعادها الطّويلة الأجل " الإستراتيجية" والقصيرة الأجل "التكتيكية" كما يتراوح عدد العاملين بها ما بين 10–50 عاملاً.

بينما عرّفت منظمة العمل الدّولية المشروعات الصّغيرة بأنها: وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأسمال صغير جداً أو ربما من دون رأس مال ثابت، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرّسمي.

وهناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشاريع الصّغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصاديّة ومراحل النمو التي بلغتها. وبالتّالي فإنَّ تحديد تعريف موحد ومعتمد للمشروعات الصّغيرة، يثير نقاشاً وجدالاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة، فالمشروع المتوسط والكبير في دولة نامية يعدُّ صغيراً في دولة متقدمة، لذلك تتعدد تعريفات المشروعات الصّغيرة تبعاً لتعدد المعايير والمقاييس في تعريفها.

وتجمع الآراء على الأهميّة المتعاظمة للمشروعات الصّغيرة في الاقتصاد القوميّ سواء البلاد المتقدمة أو النامية، خاصَّة في ظلِّ الاحتياجات المتزايدة لتوليد فرص العمل المنتجة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أنَّ المشروعات الصّغيرة والمتوسطة تُشكل أكثر من 99% من إجمالي عدد الشّركات الأوروبيّة، كما تصل نسبة الشركات متناهية الصغر لوحدها إلى 92% من إجمالي عدد الشركات، حيث كانت المشروعات الصّغيرة والمتوسطة المحرك الرَّئيس للنمو الاقتصادي في أوروبا خلال الفترة (2004– 2006)، كما أسهمت في تأمين 85% من فرص العمل التي تمَّ خلقها خلال السّنوات العشر الأخيرة في أوروبا، حيث شكل عدد العاملين لدى هذه الشّركات ثلثي إجمالي عدد العاملين لدى الشّركات الأوروبيّة (مركز دمشق للأبحاث والدّراسات "مداد"، 2016، 5). وهذا يعزز فكرة كون هذه المشروعات بمنزلة الموظف الأول في الاقتصاد الوطني للدّول.

ممّا تقدَّم يُمكن القول: إنّ مفهوم المشروعات الصّغيرة يختلف في مضمونه من هذا البلد أو ذاك ارتكازاً لاختلاف المعايير المعتمدة لتحديد هذا المفهوم، سواء من يُعرّفها وفق حجم رأس المال، أم من يُعرّفها وفق عدد العمال أو النّاتج الإجمالي أم الجدوى الاقتصاديّة لها.

وبالنَّظر إلى واقع الحال في سورية، بالنسبة إلى الرّؤية المقدمة من قبل اقتصادييها ومفكريها والمؤسسات الدَّاعمة حول مفهوم المشروعات الصّغيرة، يُمكن القول: إنَّه لم يكن هناك تعريف وطنيّ رسميّ موحد لها، وهذا أدّى بطبيعة الحال إلى وجود اختلافات وحدوث تذبذب بالإحصائيات والبيانات عن حجم هذه المشروعات وتوزعها، وذلك من خلال اختلاف المصادر المحددة لتصنيف هذه المشروعات (خربوطلي، 2016، 9).

وبناءً على ذلك، لم يتمّ وفق هذا الواقع وضع تعريف معتمد وموّحد للمشروعات الصّغيرة، حيث يُمكن إيراد اثنين من التعريفات للمشروعات في سورية وفق الآتي: 1– التّعريف المنبثق عن المرسوم التّشريعي رقم (19) لعام 2006، المتضمن إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات؛ إذ جرى تعريف المشاريع على أساس معيار مزدوج، مؤلف من رأس مال المستثمر في المشروع وعدد العمال وفق الآتي: **أ– المشروعات المتناهية الصِّغر:** هي التي لا يتجاوز عدد عمالها السّتة عمال، ولا يتجاوز رأسمال المشروع 1.500.000 ولا يقل عن 1.000.000 ل.س. **ب– المشروعات الصّغيرة:** هي التي تمارس نشاطاً اقتصاديّاً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، لا يتجاوز رأسمالها خمس ملايين ولا يقل عم مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية ويتراوح عدد عمالها بين 6–16 عاملاً. **ت– المشروعات المتوسطة:** هي التي لا يتجاوز رأسمالها خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد عمالها عن 16 عاملاً فأكثر (المرسوم التشريعي رقم 39، 2006). 2– التّعريف الوطنيّ المعتمد من قبل وزارة الاقتصاد،

والصّادر بقرار رئيس مجلس الوزراء عام 2009، حيث اعتمد هذا التّعريف على عدد العمال وقيمة المبيعات السّنوية في تصنيف المشروعات.

من خلال ما تقدم، وبناءً على ما سبق، يتضح أنّ كل التعريفات السّابقة متداخلة ومتضاربة مع بعضها، وبالتالي، يمكن ملاحظة غياب حقيقي لصياغة تعريف موحد وعام للمشروعات الصّغيرة في سورية، كما أنّه لا يوجد تعريف مستقل وواضح للمشروعات الصّغيرة بصورة مستقلة عن المشروعات المتوسطة. وانطلاقاً من أهميّة اعتماد تعريف للمشروعات الصّغيرة والمتوسطة، وفي إطار تنظيم قطاع المشروعات، وفق معايير منهجيّة تلائم بيئة العمل، فقد جاء القانون رقم (2) لعام (2016) والقاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصّغيرة والمتوسطة، والتي من أولى اهتماماتها ومهامها، وضع تعريف وطنيّ للمشروعات الصّغيرة ليكون نقطة مرجعية لتنفيذ السّياسات والمبادرات المجتمعية والأهليّة المتعددة، والتي تسعى لتطوير ودعم هذه المشروعات وبما يضمن تناسق وفاعلية هذه المبادرات والمشاركات.

أهميّة المشروعات الصّغيرة: تحظى المشروعات الصّغيرة باهتمام كبير من قبل الحكومات في معظم دول العالم، حيث أدّت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصّغيرة اعترافاً منها بدور هذه المشروعات في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيَّة (كنجو، 2007، 7)؛ ويمكن إيضاح أهميّة هذه المشروعات على النحو الآتي: تقوم المشروعات الصّغيرة بدورٍ مهمٍ في عمليّة التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيَّة في الدّول النّامية والمتقدمة على حدٍّ سواء، حيث تساهم هذه المشروعات وبشكلٍ فعّال في تكوين الفائض الصناعي، وتشغيل اليد العاملة، والإسهام في التّصدير، والحدِّ من الاستيراد، وتخفيف الفوارق الإقليمية بين المناطق والأقاليم، وبالمحصلة رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عجلة التّنمية، ومن جهة أخرى يمكن القول: إنَّ لهذه المشروعات دوراً مهمّاً في كافة مراحل النمو الاقتصاديّ. كما أنّ لها دوراً مهمّاً وجوهريّاً في التّماسك الاجتماعي سواء في البلدان النّامية أو المتقدمة وعموماً يمكن القول، إنَّ المشروعات الصّغيرة تؤدي دوراً تنمويّاً على درجة كبيرة من الأهميّة يمكن عرضها كالآتي:

أ- **الأهميّة الاقتصاديّة للمشروعات الصّغيرة: وذلك من خلال: أ- إيجاد فرص عمل جديدة:** حيث تمتلك المشروعات الصّغيرة القدرة العالية على خلق فرص عمل وبتكلفة منخفضة نسبياً، إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة، وبالتّالي تخفف العبء عن ميزانية الدّولة. فقد أظهرت الدّراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، أنّ المشروعات الصّغيرة وفرت أكثر من 66% من فرص العمل خلال 25 سنة ماضية (صالح، 2013، 5) . ويتميز قطاع المشروعات الصّغيرة والمتوسطة بأنه يشكل نحو (90%) من إجمالي المؤسسات الاقتصاديّة في سورية، ويشغل نحو (65%) من القوة العاملة (مرهج، 2012). والحال هذه، فإنّ المشروعات الصّغيرة تتيح التّوافق والتّقارب والاحتكاك المباشر بين مالكيها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين، ومتابعة أوضاعهم وتقوية العلاقات الشّخصية الاجتماعيَّة والإنسانيّة فيما بينهم، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سير عملية الإنتاج والتّجارة والرّبح. ولعلَّ من الأهميّة بمكان القول: إنّ اعتماد المشروعات الصّغيرة على رأس مال منخفض واعتمادها على تكنولوجيا منخفضة التكاليف يؤدي بطبيعة الحال إلى ازدياد في كثافة العمل، وتلبية متطلبات السوق بشكل أسرع، الأمر الذي يساعد الدّول بما فيها مجتمعاتها التي تعاني من بطالة مرتفعة على توفير المزيد من فرص العمل. **ب- تؤدي دوراً مهمّاً في نشاط المشروعات الكبيرة:** حيث تُعدّ المشروعات الصّغيرة الأساس الذي تقوم عليه المشروعات الكبيرة بل وتعتمد عليه بشكل كبير جداً، وعلى جهود المشروعات الصّغيرة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الحصول على الموارد، وبالتّالي فهي

تصلح لأنّ تتكامل مع المشروعات الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها بكلفة منخفضة (حرب، 2006، 120). **ج- الإسهام في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والادارية:** (الملاحي، 2014، 56-57). **د- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي:** يتمُّ ذلك من خلال زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظلِّ تطوير الموارد الطبيعية والبشريّة واستغلالها في المشروعات الوطنيّة، حيث تسهم المشروعات الصّغيرة بنسبة كبيرة في النّاتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل (34.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وفي فرنسا واليابان تبلغ (61.8%) و (27.1%) على الترتيب. وفي الجمهورية العربية السّورية، تسهم المشاريع الصّغيرة والمتوسطة بنسبة (62%) من النّاتج المحلي الإجمالي. وتتركز هذه المشاريع بنسبة (60%) في محافظات دمشق، وحلب، وريف دمشق، وحمص (سليمان، 2018، 55). ورغم أهميتها، إلّا أنّه حتى اليوم ليس هناك إحصائيات شاملة لدور هذه المشروعات في الاقتصاد السّوري.

1- **الأهميّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للمشروعات الصّغيرة:** يمكن إجمال الأهميّة الاجتماعيَّة والاقتصاديّة للمشّروعات الصّغيرة وفق الآتي:

أ- **الاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ:** ترى الفئات الاجتماعيَّة ذوات المستوى المعيشي المنخفض، وكذلك المهمشة والتي لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة، أنَّ المشاريع الصّغيرة والمتوسطة الفرصة الحقيقية التي تمكنها من تأسيس مشروع صغير والمشاركة في العمليّة الإنتاجية، ولذلك تسهم هذه المشاريع في دمج تلك الفئات في العملية الإنتاجية، وبالتالي يزول التوتر الذي كان يؤثر في علاقة هذه الفئات مع باقي الشرائح الاجتماعيَّة، وممّا لا شكّ فيه، فإنّ تحقيق هذا يتطلب جهوداً كبيرة من قبل الحكومة في دعم وتأسيس المشاريع الصّغيرة، وذلك من خلال تسهيل التّمويل، وإقامة الدّورات التّدريبية والتّوعية في صفوف هذه الفئات من المجتمع لإقامة مثل هذه المشروعات، وبذلك تسهم هذه المشاريع في تحقيق التّرابط بين أفراد المجتمع من خلال العلاقات التي تنشأ بين العاملين. وبناءً على ذلك يمكن القول: إنّ قيام مشروعات صغيرة بجهود وإمكانات بشريّة وماليّة محدودة يعزز فكرة الانسجام الإجتماعي بين الأفراد المؤسسين له، وقيام علاقات اجتماعيّة، ويعزى ذلك إلى تشابك المصالح الاقتصاديّة والعمل جديّاً من أجل استمرار ونجاح هذا المشروع أو ذاك، كما أنَّها تُحفز الشَّباب على الانخراط في الحياة العمليّة وتقدير العمل، وهذا كلّه يؤدي إلى تحقيق استقرار من النّاحية السّياسيّة، إذ تُبعد هذه المشاريع انخراط الشّباب والفئات الفقيرة أو المحتاجة من خطر الانخراط في مشاريع تدعمها دول ذات أجندات خارجية سياسيّة يُمكن أن تعمل على استغلالهم وتدفعهم للقيام بأعمال إرهابية تجلب الخراب والدّمار لبلدانهم ومجتمعاتهم (أبو الفحم، 2009، 70). **ب-عدالة توزيع الدّخل:** يسهم تمويل المشاريع الصّغيرة في خلق الإمكانات الكبيرة، لتأمين فرص عمل لعدد كبير من أفراد المجتمع، الأمر الذي يسهم في مساواتهم في طبيعة العمل وحصولهم على دخول متناسبة وعادلة خاصة بهم. **ج- جذب المدخرات العائليّة:** تعمل على تجنيد المدخرات العائلية وتعبئتها لذوي الدخل المحدود، واستثمارها بشكل منتج بدلاً من تخزينها من البيوت، وبالتّالي تشجع المبادرات الفرديّة الرّيادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذّاتي (علاونة، 2007، 265- 266). وتبعاً لذلك يمكن توظيف المدخرات العائلية في تنمية هذه المشروعات وتطويرها، والعمل على استدامتها، حيث تساعد هذه المشروعات على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها، الأمر الذي يشكل دعماً للاقتصاد الوطنيّ (الشناق، 2007، 31-33).

خصائص المشاريع الصّغيرة: تُعدّ المشاريع الصّغيرة حجر الزاوية في عملية التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيَّة، وأحد الرّكائز الأساسيّة في اقتصاد أيّة دولة سواء المتقدمة منها أو النّامية، وذلك لما تتمتع به هذه المشاريع من

خصائص تجعلها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات الدّول الكبيرة ومن أهمّ الخصائص: أ- **سهولة التأسيس والتكوين:** تتميز المشاريع الصّغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدوديّة القروض اللازمة لإنشائها، بالإضافة إلى بساطة ووضوح متطلبات التأسيس، فيكفي الحافز الفرديّ أو الجماعيّ لقيام أعمال صغيرة يمكن أن تصبح في المستقبل شركات ومنظمات متوسطة الحجم (الغالبي، 2009). **ب- انخفاض الأجور:** تتميز المشروعات الصّغيرة بانخفاض الأجور، وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة (الأسرج، 2006، 9). **ت- التّجديد والإبداع:** تُعدُّ المشاريع الصّغيرة المصدر الرّئيس للأفكار والاختراعات الجديدة، كما وتمتاز هذه المشاريع بملكيتها لأهم وأعظم براءات الاختراع في العالم، وذلك ناتج عن حرص أصحاب هذه المشاريع على ابتكار أفكار جديدة تعود عليهم بالأرباح (الناصر، 2018، 19). إذ تركز المشاريع الكبيرة على المنتوجات من السلع التي يكون الطلب عليها مرتفعاً ومستمراً، ويمكن التنبؤ به لتترك للمشروعات الصّغيرة المنتجات التي تنطوي على مجازفة أكبر، وتستغرق وقتاً أطول في بيعها، لذلك يتعرض أصحاب هذه المشاريع للإفلاس عدة مرات، مما يدفعهم إلى بيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر قادرة على تمويل العمليّة، وذلك بسبب صغر حجم هذه المشاريع وانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويليّة (زيدان، 2008، 17). الأمر الذي يحدُّ من قدرتها على التّجديد والابتكار. **د- استقلالية الإدارة ومرونتها:** يتميز الهيكل التّنظيمي للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة بالبساطة، فهو أقل تعقيداً من المشاريع الكبيرة مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة، ويعود ذلك إلى تركز إدارتها إمّا في شخص مالكها وإما في أشخاص مالكيها، ممّا يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخّصي؛ ويترتب على ذلك: (- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة – نقص الرّوتين وقصر الدّورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعاليّة الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة (الأسرج، 2010، 10).

النتائج والمناقشة:

أولاً – عرض نتائج أسئلة البحث: السّؤال الأول: ما دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة؟

للإجابة عن السّؤال الأول، جرى حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، والأهمية النسبية لكل محور على حدة، ومن ثم للاستبانة ككل، على النَّحو المبيَّن في الجدول (6):

جدول (6) دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية وفق إجابات أفراد عيّنة البحث

محاور الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإجابة
المحور الأول : توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة	2.38	0.53	79.41%	مرتفعة
المحور الثاني: توفير الإمكانات المادية للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة	2.17	0.55	72.47%	متوسطة

الدرجة الكليّة لدور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة	2.28	0.43	75.94%	متوسطة

يلاحظ من الجدول (6) أنَّ المتوسط الحسابي للدَّرجة الكليّة لدور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية وفق إجابات أفراد عيّنة البحث جاء متوسطاً، وقد بلغ (2.28)، وأهميّة نسبيّة بلغت (75.8%)، وجاء توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (2.38)، وأهمية نسبية بلغت (79.41%)، في حين جاء توفير الإمكانات المادية للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (2.17)، وأهمية نسبية بلغت (75.94%).

السّؤال الفرعي الأول: ما دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة؟

للإجابة عن السّؤال الفرعي الأول، جرى حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، والأهمية النسبية لكل عبارة على حدة، على النَّحو المبيَّن في الجدول (7):

جدول (7): دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة في مدينة اللاذقية وفق إجابات أفراد عيّنة البحث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المرتبة	درجة الإجابة
3	توفر الجمعية التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة بناء على دراسة لجدوى المشروع وعائده.	2.77	0.57	92.33%	1	مرتفعة
2	توفر الجمعية تمويلاً للأسر المتقدمة للحصول على مشروعات صغيرة.	2.64	0.60	88%	2	مرتفعة
8	تساعد الجمعية الأسر المستفيدة في اختيار نظام التمويل والسداد الملائم للمشروع.	2.46	0.77	82%	3	مرتفعة
4	توفر الجمعية التمويل المناسب لمشروعات الأسر المنتجة بنسبة فائدة منخفضة وفترات زمنية وسماح أطول.	2.45	0.74	81.67%	4	مرتفعة
10	تنفذ الجمعية مشروعات صغيرة للأسر المنتجة طبقاً لشروط الجهات المانحة لضمان استمرار المشروع.	2.41	0.67	80.33%	5	مرتفعة
7	توفر الجمعية حوافز مالية تشجيعية للمشروعات الصّغيرة المتميزة للأسر المنتجة.	2.39	0.75	79.67%	6	مرتفعة
9	لدى الجمعية العديد من البدائل لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة.	2.28	0.75	76%	7	متوسطة
5	تنفذ الجمعية بعض المشروعات الاستثمارية للاستفادة من عوائدها في تمويل مشروعات الأسر المنتجة.	2.21	0.71	73.67%	8	متوسطة
6	تقوم الجمعية بدور الوسيط بين الأسر المستفيدة والبنوك والمصارف لتوفير التمويل اللازم للمشروعات.	2.20	0.71	73.33%	9	متوسطة
1	توفر الجمعية تمويلاً يتناسب مع متطلبات المشروعات الصّغيرة بصورة مستمرة للأسر المستفيدة.	2.03	0.72	67.67%	10	متوسطة
	الدرجة الكلية لمحور توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة	2.38	0.53	79.41%		مرتفعة

يتبين من الجدول (7) أن عبارات هذا المحور جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسطات حسابية تزيد على (2.39)، وأهمية نسبية تزيد على (79.67%)، جاء أعلاها على عبارة (توفر الجمعية التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة بناء على دراسة لجدوى المشروع وعائده)، وأدناها على عبارة (توفر الجمعية حوافز مالية تشجيعية للمشروعات الصّغيرة المتميزة للأسر المنتجة)، باستثناء العبارات (لدى الجمعية العديد من البدائل لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة، وتنفذ الجمعية بعض المشروعات الاستثمارية للاستفادة من عوائدها في تمويل مشروعات الأسر المنتجة، تقوم الجمعية بدور الوسيط بين الأسر المستفيدة والبنوك والمصارف لتوفير التمويل اللازم للمشروعات، توفر الجمعية تمويلاً يتناسب مع متطلبات المشروعات الصّغيرة بصورة مستمرة للأسر المستفيدة) فقد وردت بدرجة متوسطة، بمتوسطات

حسابي تراوحت بين (2.28)، و(2.03)، وأهمية نسبية تراوحت بين (76%) و(67.67%). وهذا يعود إلى اهتمام العاملين في الجمعيَّات الأهليّة في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة، والعمل على تطوير قدراتها، وتحفّيزهم على العمل أكثر، الأمر الذي يسهم في تطوير مستوى أداء العمل في المشروعات الصغيرة.

السّؤال الفرعي الثاني: ما دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة؟

للإجابة عن السّؤال الفرعي الثاني، جرى حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، والأهمية النسبية لكل عبارة على حدة، على النَّحو المبيَّن في الجدول (8):

جدول (8): دور الجمعيَّات الأهليّة في توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة في مدينة اللاذقية وفق إجابات أفراد عيّنة البحث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المرتبة	درجة الإجابة
19	تتعاون الجمعية مع بعض منظمات المجتمع المدني أو المانحين في توفير الآلات والأجهزة اللازمة لمشروعات الأسر المنتجة.	2.55	0.68	85%	1	مرتفعة
15	تسهم الجمعية في تجهيز ورشات صغيرة للتصنيع المحلي للأسر المستفيدة بما يتفق وكافة متطلبات المشروعات.	2.51	0.77	% 83.67	2	مرتفعة
13	تساعد الجمعية الأسر المستفيدة على اختيار الأماكن المناسبة لتنفيذ مشروعاتها في ضوء معايير علمية لنوع المشروع واحتياجات السوق.	2.44	0.83	% 81.33	3	مرتفعة
14	توفر الجمعية للأسر المنتجة الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها.	2.40	0.85	80%	4	مرتفعة
16	توفر الجمعية المواد الخام الأولية لتنفيذ المشروعات منذ بدايتها.	2.33	0.91	% 77.67	5	متوسطة
20	تستأجر الجمعية بعض الأماكن من بعض الجهات أو الأشخاص لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة.	2.31	0.89	77%	6	متوسطة
18	تستفيد الجمعية من دعم المنظمات غير الحكومية في توفير الإمكانيات المادية في تنفيذ المشروعات.	2.10	0.75	70%	7	متوسطة
17	توفر الجمعية آلات ومعدات تتلاءم مع كافة الأنشطة الإنتاجية المطلوبة بالمجتمع سواء كانت زراعية أو صناعية أو ألبان أو ملابس.	2.04	0.83	68%	8	متوسطة
11	توفر الجمعية أماكن مناسبة لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة داخل نطاق الجمعية.	1.57	0.71	% 52.33	9	متوسطة
12	توفر الجمعية أراضي وعقارات لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة خارج نطاق الجمعية.	1.48	0.62	% 49.33	10	متوسطة
	الدرجة الكلية لمحور توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة للأسر المنتجة	2.28	0.43	% 75.94		متوسطة

يتبين من الجدول (8) أن العبارات التي حصلت على درجة مرتفعة ضمن هذا المحور هي: (تتعاون الجمعية مع بعض منظمات المجتمع المدني أو المانحين في توفير الآلات والأجهزة اللازمة لمشروعات الأسر المنتجة، وتسهم الجمعية في تجهيز ورشات صغيرة للتصنيع المحلي للأسر المستفيدة بما يتفق وكافة متطلبات المشروعات، وتساعد الجمعية الأسر المستفيدة على اختيار الأماكن المناسبة لتنفيذ مشروعاتها في ضوء معايير علمية لنوع المشروع واحتياجات السوق، وتوفر الجمعية للأسر المنتجة الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها)؛ وقد وردت بمتوسطات حسابية تزيد على (2.4)، وأهمية نسبية تزيد على (80%)، جاء أعلاها على عبارة (توفر الجمعية التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة بناء على دراسة لجدوى المشروع وعائده)، وأدناها على عبارة (توفر الجمعية حوافز مالية

تشجيعية للمشروعات الصّغيرة المتميزة للأسر المنتجة)، باستثناء العبارات (لدى الجمعية العديد من البدائل لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الأسر المنتجة، وتنفذ الجمعية بعض المشروعات الاستثمارية للاستفادة من عوائدها في تمويل مشروعات الأسر المنتجة، تقوم الجمعية بدور الوسيط بين الأسر المستفيدة والبنوك والمصارف لتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وتوفر الجمعية تمويلاً يتناسب مع متطلبات المشروعات الصّغيرة بصورة مستمرة للأسر المستفيدة) فقد وردت بدرجة متوسطة بمتوسطات حسابي تراوحت بين (2.28)، و(2.03)، وأهمية نسبية تراوحت بين (76%) و(67.67%). وتفسر هذه النتيجة بأنَّ العمل في **الجمعيَّات** يحتاج إلى توسيع نشاطاتها، وبالتالي توفير إمكانات مادية أكبر ومدربين مختصين وقاعات وتجهيزات وهو مالا يتوفر في الجمعيَّات الأهليّة بشكل كافٍ، وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام ومضاعفة الجهود من قبل الجمعيَّات الأهليّة لتنمية

المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية عند المحورين (توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير الحالة التعليمية. للتحقق من صحة الفرضية جرى حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (9).

الجدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

محاور الاستبانة	الحالة التعليمية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	ثانوية عامة	26	20.96	6.79	1.33
	معهد متوسط	18	21.00	5.70	1.34
	إجازة جامعية	52	26.23	2.41	0.33
توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة	ثانوية عامة	26	17.73	5.63	1.10
	معهد متوسط	18	20.72	5.52	1.30
	إجازة جامعية	52	24.10	4.11	0.57
الدرجة الكلية للاستبانة	ثانوية عامة	26	38.69	9.40	1.84
	معهد متوسط	18	41.72	9.30	2.19
	إجازة جامعية	52	50.33	3.91	0.54

وللكشف عن الفروق التي ظهرت بين إجابات عينة البحث، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way– ANOVA)، ويوضح الجدول (10) هذه النتائج.

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

محاور الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيم F	قيمة الاحتمال	القرار
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	بين المجموعات	657.797	2	328.899	15.29	0.000	دال
	داخل المجموعات	2000.192	93	21.507			
	المجموع	2657.990	95				
توفير الإمكانيات المادية	بين المجموعات	725.244	2	362.622	15.54	0.000	دال

للمشروعات الصّغيرة	داخل المجموعات	2169.246	93	23.325			
	المجموع	2894.490	95				
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	2673.033	2	1336.517	27.85	0.000	دال
	داخل المجموعات	4462.592	93	47.985			
	المجموع	7135.625	95				

يتبين من الجدول (10) وجود فروق دالة وجوهرية بين إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير الحالة التعليمية، إذ جاءت قيمة الاحتمال أقل من (0.05)، عند درجات حرية (95، 2). ولمعرفة اتجاه هذه الفروق، استخدم اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (11):

جدول (11): نتائج اختبار (Scheffe) للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

محاور الاستبانة	(I)الحالة التعليمية	(J) الحالة التعليمية	اختلاف المتوسط	قيمة الاحتمال	القرار
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	معهد متوسط	الثانوية العامة	0.038	1.000	غير دال
	إجازة جامعية	الثانوية العامة	5.269(*)	0.000	دال
		معهد متوسط	5.231(*)	0.000	دال
توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة	معهد متوسط	الثانوية العامة	2.991	0.136	غير دال
	إجازة جامعية	الثانوية العامة	6.365(*)	0.000	دال
		معهد متوسط	3.374(*)	0.043	دال
الدرجة الكلية للاستبانة	معهد متوسط	الثانوية العامة	3.03	0.365	غير دال
	إجازة جامعية	الثانوية العامة	11.635(*)	0.000	دال
		معهد متوسط	8.605(*)	0.000	دال

يظهر الجدول (11) أن الفروق بين إجابات العينة جاءت بين حملة الإجازة الجامعية، وكل من حملة الثانوية العامة ومعهد متوسط لصالح الإجازة الجامعية، عند كل محور من محاور الاستبانة، وعلى مستوى الاستبانة ككل. وتفسر هذه النتيجة بأن العاملين من حملة الإجازة الجامعية تلقوا تعليماً أفضل من حملة الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة، وبالتالي زادت لديهم الخبرة المعرفية في كيفية تنمية المجتمع تنمية شاملة ومن خلّالها دعم المشاريع الصّغيرة والمتوسطة للأسر المنتجة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية عند المحورين (توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة. للتحقق من صحة الفرضية جرى حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (12).

الجدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

محاور الاستبانة	عدد سنوات الخبرة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	أقل من 5 سنوات	25	20.40	6.65	1.33
	من 5 لأقل من 10 سنوات	24	23.21	5.43	1.11

	من 10 لأقل من 15 سنة	33	25.21	3.07	0.53
	15 سنة فأكثر	14	27.71	1.77	0.47
توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة	أقل من 5 سنوات	25	19.16	6.23	1.25
	من 5 لأقل من 10 سنوات	24	22.71	5.06	1.03
	من 10 لأقل من 15 سنة	33	21.67	5.66	0.98
	15 سنة فأكثر	14	24.86	1.41	0.38
الدرجة الكلية للاستبانة	أقل من 5 سنوات	25	39.56	9.83	1.97
	من 5 لأقل من 10 سنوات	24	45.92	8.70	1.78
	من 10 لأقل من 15 سنة	33	46.88	6.50	1.13
	15 سنة فأكثر	14	52.57	2.38	0.64

وللكشف عن الفروق التي ظهرت بين إجابات عينة البحث، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way- ANOVA)، ويوضح الجدول (13) هذه النتائج.

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

محاور الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيم F	قيمة الاحتمال	القرار
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	بين المجموعات	577.659	3	192.553	8.51	0.000	دال
	داخل المجموعات	2080.331	92	22.612			
	المجموع	2657.990	95				
توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة	بين المجموعات	325.124	3	108.375	3.88	0.012	دال
	داخل المجموعات	2569.366	92	27.928			
	المجموع	2894.490	95				
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	1648.688	3	549.563	9.21	0.000	دال
	داخل المجموعات	5486.937	92	59.641			
	المجموع	7135.625	95				

يتبين من الجدول (13) وجود فروق دالة وجوهرية بين إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في مجال إدارة المشروعات الصّغيرة، إذ جاءت قيمة الاحتمال أقل من (0.05)، عند درجات حرية (92، 3). ولمعرفة اتجاه هذه الفروق، استخدم اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (14):

جدول (14): نتائج اختبار (Scheffe) للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

محاور الاستبانة	(I)عدد سنوات الخبرة	(J) عدد سنوات الخبرة	اختلاف المتوسط	قيمة الاحتمال	القرار
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	من 5 – 10 وأقل من سنوات	أقل من 5 سنوات	2.81	0.241	غير دال
	من 10 وأقل من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	4.81(*)	0.004	دال

		من 5 – 10 وأقل من سنوات	2	0.485	غير دال
	سنة فأكثر 15	أقل من 5 سنوات	7.31(*)	0.000	دال
		من 5 – 10 وأقل من سنوات	4.51	0.054	غير دال
		من 10 وأقل من 15 سنة	2.50	0.441	غير دال
توفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة	من 5 – 10 وأقل من سنوات	أقل من 5 سنوات	3.55	0.145	غير دال
		من 10 وأقل من 15 سنة	1.04	0.910	غير دال
	من 10 وأقل من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	2.51	0.367	غير دال
	سنة فأكثر 15	أقل من 5 سنوات	5.7(*)	0.019	دال
		من 5 – 10 وأقل من سنوات	2.15	0.692	غير دال
		من 10 وأقل من 15 سنة	3.19	0.316	غير دال
على مستوى الاستبانة ككل	من 5 – 10 وأقل من سنوات	أقل من 5 سنوات	6.36(*)	0.046	دال
	من 10 وأقل من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	7.32(*)	0.007	دال
		من 5 – 10 وأقل من سنوات	0.96	0.975	غير دال
	سنة فأكثر 15	أقل من 5 سنوات	13.01(*)	0.000	دال
		من 5 – 10 وأقل من سنوات	6.66	0.095	غير دال
		من 10 وأقل من 15 سنة	5.69	0.156	غير دال

يظهر الجدول (14) أن الفروق بين إجابات العينة جاءت بين ذوي الخبرة (أكثر من 15 سنة)، وذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) (من 5 – 10 سنوات) لصالح ذوي الخبرة (أكثر من 15 سنة)، عند كل محور من محاور الاستبانة، وعلى مستوى الدرجة الكلية للاستبانة، جاءت الفروق لصالح الخبرة الأعلى. وتفسر هذه النتيجة في أن هذا يعود إلى أن العاملين الجدد في الجمعيَّات الأهليّة، ليس لديهم الخبرة الكافية في توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وفي توفير

الإمكانيات المادية لها، مقارنة بذوي الخبرة الطويلة، فأصحاب الخبرة الطويلة في مجال إدارة المشروعات الصّغيرة، زادت

وتراكمت معرفتهم لاحتياجات الأسر المنتجة، وكذلك معرفتهم المواضيع ذات الصلة بالدعم اللاّزم لها، ويسعون جاهدين

لتصل **الفرضية الثالثة** وهي **أ.فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة حول دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية عند المحورين (توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة، وتوفير الإمكانيات المادية للمشروعات الصّغيرة) تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.** للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (T – Test) للعينات المستقلة، وأدرجت النتائج في الجدول (15).

الجدول (15): نتائج اختبار (t) للفروق بين متوسطي إجابات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية تبعاً لمتغير الدورات التدريبية

محاور الاستبانة	متغير الدورات التدريبية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	قيمة الاحتمال (p)	القرار
توفير التمويل للمشروعات الصّغيرة	نعم	40	25.80	2.91	3.247	0.001	دال
	لا	56	22.41	6.12			
توفير الإمكانيات المادية	نعم	40	25.05	2.82	5.741	0.000	دال

للمشروعات الصّغيرة	لا	56	19.38	5.77			
الدرجة الكلية للاستبانة	نعم	40	50.85	3.47	5.876	0.000	دال
	لا	56	41.79	9.29			

يظهر الجدول (15) أن الفرق الذي ظهر بين درجات عينة البحث، هو دال وجوهري، فقيمة الاحتمال، جاءت أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05)، بناء على ذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق بين درجات أفراد عينة البحث على استبانة دور الجمعيَّات الأهليّة في دعم المشاريع الصّغيرة للأسر المنتجة في مدينة اللاذقية، لصالح العاملين الذين التحقوا بدورات تدريبية في مجال ادارة المشروعات الصّغيرة. وهذا يدل على أن الدورات التدريبية التي خضع إليها أفراد عينة البحث ساهمت في اكسابهم خبرات جعلتهم أكثر اندماجاً في مجال عملهم، وساهمت في تحسين مستوى أدائهم لعملهم في الجمعية التي يعملون فيها، وعملت على تطوير قدراتهم.

الاستنتاجات والتوصيات: تناول البحث الحالي دور الجمعيَّات الأهلّية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، وقد بينت النتائج أن الجمعيَّات الأهليّة تسهم في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، كما أظهرت وجود اختلاف بين إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير الحالة التّعليميّة، وكذلك بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولمتغير الدورات التدريبية.

1- العمل على تبادل المعلومات والتواصل والحوار بين الأسر المنتجة وأعضاء مجلس الإدارة، وتحديد المشكلات والاحتياجات ونوع المشروعات الملائمة لهم.

2- القيام بدورات تدريبية للمسؤولين والعاملين بمجال المشروعات الصغيرة للأسر المنتجة على مستوى الجمعيَّات الأهليّة المعنية بذلك.

3- العمل على تقويم أداء الجمعيَّات الأهليّة العاملة في مجال المشروعات الصغيرة للأسر المنتجة، وتحديد عائد تلك المشروعات في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً للأسر والجمعيَّات.

4- توفير المتابعة الميدانية لواقع المشروعات ومواجهة المشكلات التي تواجهها من قبل المسؤولين في إدارة الجمعيَّات الأهليّة.

المراجع العربية:

1- الأسرج، حسن عبد المطلب. مستقبل المشروعات الصّغيرة في مصر. كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006.

2- أبو الفحم، زياد. دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي. ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات، 2009.

3- الباز، شهيدة. المنظمات الأهليّة على مشارف القرن الحادي والعشرين- محددات الواقع وآفاق المستقبل. لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهليّة العربية، القاهرة، 1997. ص 36- 38.

4- بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيَّة. مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

5- الجوهري، محمد. المدخل إلى علم الاجتماع. جامعة القاهرة، مصر، 2007.

6- حجازي، جمعة. الدّولة ومؤسسات الرّعاية الاجتماعيَّة في الجمهوريّة العربيّة السّورية. رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005.

7- حرب، بيان. *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعيَّة التجربة السّورية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد (2)، 2006.

8- حسين، أشرف. الجمعيَّات الأهليّة ودورها في التّنمية في مصر. مركز الدّراسات العربية، القاهرة، 2003.

9- خربوطلي، عامر. محاضرة حول المشاريع الصّغيرة والمتوسطة مرتكز التّنمية ومخرج الأزمة، مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصاديّة السّورية حول الأزمة وتداعياتها الاقتصاديّة بتاريخ 2016/9/20، جمعية العلوم الاقتصاديّة السّورية، دمشق، 2016.

10- دويدار، عبد الفتاح. المرجع في مناهج البحث في علم النفس وفنيات كتابة البحث العلمي. ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

11- دياب، محمد حافظ. بحوث الجمعيَّات الأهليّة في الوطن العربي- قراءة تحليلية نقديّة. المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

12- رفعت، عصام. المشروعات الصّغيرة حول تحديد واضح لمفهومها. المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، 2006.

13- زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصّغيرة والمتوسطة في عملية التّنمية "دراسة حالة الصناعات الصّغيرة والمتوسطة في سورية". رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، 2005.

14- سليمان، غفار. دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات- دراسة حالة المؤسسة الوطنيّة للتمويل. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، 2018.

15- الشناق، بركات. دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعيَّة في الحدِّ من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة إربد. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

16- الصوفي، فيصل. المنظمات غير الحكومية في اليمن. اليمن، 2003.

17- صالح، علي؛ كاظم، صالح حسن. دور المشروعات الصّغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاساتها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق." مجلة دنانير، العدد الثامن، تمّ استرجاعه على الرابط التالي .www Al-dananeer.edu.iq.com

18- علاونة، سعيد. المشاكل التمويليّة التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع، جامعة اليرموك، مركز الملكة رانيا للدراسات 29-31 تموز، 2007.

19- الغالبي، طاهر محسن منصور. منظمات الاعمال المتوسطة والصّغيرة. الاردن، دار وائل للنشر، 2009.

20- فوزي، أبو جزر. المشاريع الصّغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحدّ من الفقر والبطالة في فلسطين. بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، غزة: فلسطين، 2006.

21- قنديل، أماني. الموسوعة العربية للمجتمع المدني. سلسلة العلوم الاجتماعيَّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

22- قنديل، أماني. ملامح الجمعيَّات الأهليّة في العالم العربي. مركز الدراسات السّياسيّة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2008.

23- كنجو، كنجو عبود. استراتيجة الاستثمار والتمويل في المشروعات الصّغيرة " دراسة ميدانية للمشروعات الصّغيرة في مدينة حلب" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاديلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الاردن 4-2007/6/5.

24- اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيَّة لغرب أسيا (الاسكوا). دور المنظمات الأهليّة العربية في تنمية المجتمعات المحلية. الامم المتحدة، نيويورك 1998.

25- مرهج، عاطف. محاضرة في ندوة دعم المشاريع الصّغيرة والمتوسطة. مديرية المشاريع الصّغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد، دمشق، 2012/5/6.

26- الملاحي، وضحى. عمل المرأة السّعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة في مدينة الرياض. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2014.

27- مركز دمشق للأبحاث والدّراسات " مداد"، 2016، 5.

28- الناصر، محمد. دور المشاريع المتوسطة والصّغيرة في تحقيق التّنمية المحلية والمستدامة. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2018.

29- النجار، فايز جمعة الصالح؛ العلي، عبد الستار محمد. الريادة وإدارة الأعمال الصّغيرة. ط3، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019.

30- المرسوم التشريعي رقم (39) لعام 2006 المتضمن احداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

31- التعريف الوطني للمشاريع الصّغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ 2009/2/23.

English References:

Fisher, Marietta. Civil society and conflict resolution: interactions, possibilities and challenges. published by the Peterghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2009.